



الإفشاء

وهي بمعنى **الخلوة** بالمرأة، مع **مجامعتها** أو بدونها، وعلى مسّ الأرض براحة اليد، وعلى جعل مسلكي المرأة واحداً بسبب **الوطء**.

محتويات

- ١ - الإفشاء في اللغة
- ٢ - الإفشاء في الاصطلاح
- ٣ - الأحكام ومواطن البحث
 - ٢.١ - إفشاء الصغيرة بوطء الزوج
 - ٢.١.١ - إبانها من الزوج
 - ٢.١.٢ - حرمة وطئها مؤبداً
 - ٢.١.٣ - وجوب الإنفاق عليها
 - ٢.١.٤ - استحقاق الدية
 - ٢.١.٥ - استحقاق المهر
 - ٢.١.٦ - ترتب آثار الزوجية
 - ٢.٢ - إفشاء الزوجة الكبيرة
 - ٢.٢.١ - الإفشاء بغير وطء الزوج
- ٤ - الإفشاء من العيوب الموجبة للفسخ
- ٥ - المراجع
- ٦ - المصدر

الإفشاء في اللغة

الإفشاء: مصدر أفضى بمعنى جعل المكان واسعاً، وبمعنى **الانتهاء** والوصول، ومنه قوله تعالى: «أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ»^[١] النساء/سورة ٤، الآية ٢١.

أي: انتهى إليه فلم يكن بينهما حاجز عن **الجماع**. وبهذه المناسبة اطلق الإفشاء على الخلوة بالمرأة، مع **مجامعتها** أو بدونها، وعلى مسّ الأرض براحة اليد، وعلى جعل مسلكي المرأة واحداً بسبب **الوطء**.

- [٢] الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٥.
- [٣] لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٨٢ - ٢٨٣.
- [٤] المصباح المنير، ج ١، ص ٤٧٦.
- [٥] مجمع البحرين، ج ٣، ص ١٤٠٠ - ١٤٠١.

الإفشاء في الاصطلاح

استعمله **الفقهاء** في نفس المعاني اللغوية، ولكن المستعمل كثيراً والذي هو متعلق حكم بعنوانه هو المعنى الأخير؛ فلذا يكون هو المقصود بالبحث هنا. وأمّا المعاني الأخرى فمتعلّق الحكم هو عناوين أخرى كالجماع **والخلوة** وغير ذلك. هذا وقد اختلفوا في حقيقة إفشاء المرأة على قولين:
الأول: أنه جعل مسلك **الحيض والبول** واحداً، ذهب إليه **الشيخ الطوسي** حيث قال: «الإفشاء: أن يجعل مدخل **الذكر** - وهو مخرج **المني** والحيض والولد - ومخرج البول واحداً... وبين المسلكين حاجز دقيق، والإفشاء إزالة ذلك الحاجز».

- [٦] المبسوط، ج ٥، ص ١٧١.
- ووافق على ذلك جماعة،
- [٧] السرائر، ج ٣، ص ٣٩٢.
- [٨] جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٣٣١.
- [٩] المسالك، ج ٧، ص ٦٨.
- [١٠] نهاية المرام، ج ١، ص ٣٣٢.
- [١١] كفاية الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٢.
- [١٢] كشف اللثام، ج ٧، ص ٢٤٨.
- [١٣] الرياض، ج ١٠، ص ٨٢.
- [١٤] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤١٩.
- [١٥] النكاح (تراث الشيخ الأعظم)، ج ١، ص ٧٤.
- [١٦] مستمسك العروة، ج ١٤، ص ٨٦.
- بل نسب إلى **المشهور** بينهم.
- [١٧] جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٣٣١.
- [١٨] الرياض، ج ١٠، ص ٨٢.
- [١٩] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤١٩.

الثاني: جعل مسلك الحيض والغائط واحداً، وهو ظاهر **يحيى بن سعيد** .
[٢٠] الجامع للشرائع، ج ١، ص ٤٦٢.

وصرح **فخر المحققين** بصدق اسم الإفشاء على كل واحد من المعنيين حقيقةً.
[٢١] الإيضاح، ج ٤، ص ٧٠٣.

وهو مختار بعض المعاصرين.
قال **السيد اليرزدي**: «والإفشاء أعم من أن يكون **باتحاد** مسلكي البول والحيض أو مسلكي الحيض والغائط أو اتحاد الجميع وإن كان ظاهر المشهور الاختصاص بالأول».

[٢٢] العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١١، م ٣.

[٢٣] تحرير الوسيلة، ج ٢، ص ٢١٦، م ١٢.

[٢٤] مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٦٢.

وعلّله **السيد الخوئي** بأن تفسير الإفشاء لم يرد في **النصوص** حتى تكون له **حقيقة شرعية**، فلا بدّ من حمله على معناه اللغوي، وهو جعل الموضوع واسعاً، وهو يتحقق بكلّ من المعنيين.

[٢٥] مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٦٢.

الأحكام ومواطن البحث

تترتب على الإفشاء أحكام تختلف باختلاف الموارد، فالإفشاء قد يكون بسبب **وطء** الزوج، وقد يكون بسبب وطء الأجنبي، والزوجة قد تكون صغيرة وقد تكون كبيرة، فهنا صور:

← إفشاء الصغيرة بوطء الزوج

لا خلاف في **حرمة** وطء الزوجة التي لم تبلغ تسع سنين، سواء أدّى ذلك إلى الإفشاء أو لا.
[٢٦] جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٤١٤.

وإذا أتم الزوج وعصى ودخل بها فأفشاها تترتب عليه أحكام وقع الخلاف في بعضها **والإتفاق** في بعضها الآخر، أهمّها ما يلي:

← إبانها من الزوج

اختاره بعض الفقهاء

[٢٧] النهاية، ج ١، ص ٤٥٢.

[٢٨] الوسيلة، ج ١، ص ٢٩٢.

[٢٩] الإيضاح، ج ٣، ص ٧٧-٧٨.

قال **الشيخ الطوسي**: «إذا تزوّج الرجل بصبية لم تبلغ تسع سنين، فوطأها فرّق بينهما، ولم تحلّ له أبداً».

[٣٠] النهاية، ج ١، ص ٤٥٢.

واختار كثير منهم عدم خروجها من حباله، بل تبقى على الزوجية، وكان عليه القيام بها حتى يفرّق **الموت** بينهما.

[٣١] المقنعة، ج ١، ص ٧٤٧.

[٣٢] المبسوط، ج ٢، ص ٥٨٤.

[٣٣] السرائر، ج ٢، ص ٥٢١.

[٣٤] الشرائع، ج ٢، ص ٢٩١.

[٣٥] الجامع للشرائع، ج ١، ص ٤٢٨.

[٣٦] المسالك، ج ٧، ص ٦٨.

[٣٧] كشف اللثام، ج ٧، ص ١٩٢.

[٣٨] الرياض، ج ١٠، ص ٨٤.

[٣٩] جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٤١٦.

[٤٠] النكاح (تراث الشيخ الأعظم)، ج ١، ص ٤٢٨.

[٤١] العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١٠، م ٢.

[٤٢] مستمسك العروة، ج ١٤، ص ٨٢.

[٤٣] تحرير الوسيلة، ج ٢، ص ٢١٦، م ١٢.

[٤٤] مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٥٦.

وتوقّف فيه **العلامة الحلّي** و**المحقّق الكركي** .

[٤٥] المختلف، ج ٧، ص ٦٦.

[٤٦] جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٣٣٢.

← حرمة وطئها مؤبداً

لا موضوع لهذا البحث على مبنى البينونة، وإتّما يبحث فيه بناءً على عدم بينونتها، فنقول: لا خلاف في حرمة وطئها قبل **الاندمال**، وإتّما وقع الخلاف بين الفقهاء في الحرمة بعد **الاندمال** و**البلوغ** على قولين:

القول الأول: الحرمة مؤبداً، وهو المشهور،

[٤٧] كشف اللثام، ج ٧، ص ١٩٣.

[٤٨] العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١٠، م ٢.

بل ادّعى عليه **الإجماع** .

[٤٩] جواهر الكلام، ج ٣٩، ص ٤١٦.

وبناءً على الحرمة فهل هي مقيدة بالإفشاء أو أنّها تتحقّق بمجرد **الدخول** ؟
قال الشيخ بالثاني.

[٥٠] النهاية، ج ١، ص ٤٥٢.

وصرح المحقق الحلبي بالأول، حيث قال: «إذا دخل بصيبة لم تبلغ تسعاً فأفصاها حرم عليه وطؤها ولم تخرج من حباله، ولو لم يفصها لم تحرم على الأصح». [٥١] الشرائع، ج٢، ص٢٩١.

وقال **الشهيد الثاني في المسالك**: «ولم ننف على خبر واحد يدل على اشتراط **التحريم** بالإفصاء، ولكن الأصحاب قيّدوه بذلك». [٥٢] المسالك، ج٧، ص٣٤٥.

وقال العلامة الحلبي: «التحريم منوط بالإفصاء، وإطلاق الشيخ في **النهاية** مشكل، والظاهر أنّ مراده ذلك». [٥٣] المختلف، ج٧، ص٤٤.

فحمل كلام **الشيخ الطوسي** على فرض تحقق الإفصاء. القول الثاني: عدم الحرمة، وأنّه يحلّ وطؤها بعد الاندمال. اختاره **القاضي ابن البراج**، و**يحيى بن سعيد في النزهة**، و**الفاضل الأصفهاني**، وقوّاه في **الجواهر والعروة**،

[٥٤] جواهر الفقه، ج١، ص١٧٤.

[٥٥] نزهة الناظر، ج١، ص٩٦.

[٥٦] كشف اللثام، ج٧، ص١٩٣.

[٥٧] جواهر الكلام، ج٣٩، ص٤١٧.

[٥٨] العروة الوثقى، ج٥، ص٥١٠.

[٥٩] العروة الوثقى، ج٥، ص٥١١.

[٦٠] مستمسك العروة، ج١٤، ص٨٢-٨٣.

[٦١] مباني العروة (النكاح)، ج١، ص١٥٥-١٥٨.

قال **المحقق النجفي**: «الإنصاف... عدم خلوه (القول بعدم الحرمة المؤبدة) عن القوّة؛ للعمومات، وخلوّ جميع النصوص المعتبرة مع التصريح في بعضها **بالبقاء** على الزوجيّة، كخبر **بريد العجلي** عن **الباقر** عليه السلام في رجل اقتض (اقتض **جاريتته**: أزال قيصتها، أي بكارتها.) ([٦٢] المصباح المنير، ج١، ص٥٠٧.

جاريتته- يعني امرأته- فأفصاها، قال: «عليه **الدية** إن كان دخل بها فأفصاها قبل أن تبلغ تسع سنين، فإن أمسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه». [٦٣] الوسائل، ج٢٠، ص٤٩٤، ب ٣٤ ممّا يحرم بالمصاهرة، ج ٢.

وصحيح **حمران** عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال: سئل عن رجل تزوّج جارية بكرًا لم تدر، فلما دخل بها اقتضها فأفصاها؟ فقال: «إن كان دخل بها ولها تسع سنين فلا شيء عليه، وإن كانت لم تبلغ تسع سنين أو كان لها أقلّ من ذلك بقليل حين دخل بها فاقضها، فإنّه قد أفسدها وعطلها على الأزواج، فعلى **الإمام** أن يغرّمه ديتها، وإن أمسكها ولم يطلقها حتى تموت فلا شيء عليه». [٦٤] الوسائل، ج٢٠، ص٤٩٣، ب ٣٤ ممّا يحرم بالمصاهرة، ج ١.

وغيرهما من النصوص التي لا ينبغي **ترك** بيان الحرمة المؤبّدة فيها التي هي أولى بالبيان من غيرها من الأحكام، بل لعلّ قوله عليه السلام: «أمسكها» في الخبرين ظاهر في ذلك أيضاً». [٦٥] جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤١٧.

وقال **السيد اليزدي**: «الأقوى بقاؤها على الزوجيّة وإن كانت مفضاة، وعدم حرمتها عليه أيضاً»، وإن احتاط قبل ذلك بالحرمة عليه لمجرّد الدخول وإن لم يفصها. [٦٦] العروة الوثقى، ج٥، ص٥١٠، م ٢. [٦٧] مستمسك العروة، ج١٤، ص٨٢. [٦٨] مباني العروة (النكاح)، ج١، ص١٥٧.

← وجوب الإنفاق عليها

لا إشكال ولا خلاف في **وجوب الإنفاق** على الزوجة الصغيرة التي أفصاها الزوج ما دامت **حيّة**،

[٦٩] الخلاف، ج٤، ص٣٩٥، م ٤١.

[٧٠] الجامع للشرائع، ج١، ص٤٢٨.

[٧١] القواعد، ج٢، ص٢٢.

[٧٢] جامع المقاصد، ج١٢، ص٣٣٢.

[٧٣] الروضة، ج٥، ص١٠٤.

[٧٤] كشف اللثام، ج٧، ص١٩٤.

[٧٥] الرياض، ج١٠، ص٨٥.

[٧٦] جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٢٦.

بل قد ادّعى الإجماع عليه.

[٧٧] الرياض، ج١٠، ص٨٥.

[٧٨] جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٢٦.

واستدلّ له **برواية الحلبي** عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن رجل تزوّج جارية فوقع عليها فأفصاها، قال: «عليه الإجراء ما دامت حيّة». [٧٩] الوسائل، ج٢٠، ص٤٩٤، ب ٣٤ ممّا يحرم بالمصاهرة، ج ٤.

وهذا **الوجوب** ثابت على القولين- أي القول بخروجها من حباله الزوج وبينوتها عنه، والقول ببقائها على الزوجية- قال **الشهيد الثاني**: «وعلى القولين يجب الإنفاق عليها حتى يموت أحدهما».

[٨٠] الروضة، ج٥، ص١٠٤.

وإنما الخلاف في موردين:

أحدهما: في المطلقة- بناءً على القول ببقائها على الزوجية- فهل تسقط بذلك **النفقة** أو لا؟ ذهب جملة من **الفقهاء** إلى عدم سقوطها، فيجب على الزوج الإنفاق عليها حتى بعد **الطلاق**

[٨١] جامع المقاصد، ج١٢، ص٣٣٢-٣٣٣.

[٨٢] الروضة، ج٥، ص١٠٥.

[٨٣] كشف اللثام، ج٧، ص١٩٤.

وأنّه **المشهور**، وادّعى عليه الإجماع

[٨٤] الرياض، ج١٠، ص٨٥.

أيضاً.

واستدلّ له بإطلاق الرواية المتقدمة، والمحكي عن **الإسكافي** سقوط النفقة لها بعد طلاقها.

[٨٥] المختلف، ج٧، ص٤٤.

[٨٤] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٤.

ثانيهما: في المتزوجة بآخر فهل تسقط النفقة عليها لو قلنا بعدم سقوطها بالطلاق أو أنها لا تسقط بل يجب عليه الإنفاق حتى لو تزوجت؟ ذهب بعض الفقهاء إلى تقييد الحكم بوجود الإنفاق بما إذا لم تتزوج بغيره، وحينئذ تسقط النفقة؛

[٨٧] المهذب البار، ج ٢، ص ٢١٢.

[٨٨] الحدائق، ج ٢٣، ص ٤١٢.

[٨٩] النكاح (تراث الشيخ الأعظم)، ج ١، ص ٤٢٨.

[٩٠] الإيضاح، ج ٣، ص ٧٨.

[٩١] الروضة، ج ٥، ص ١٠٥.

[٩٢] الرياض، ج ١٠، ص ٨٥.

نظراً إلى **روال** علة الوجوب وهي **الزوجية**، والتعطيل على الأزواج، و**امتناع** وجوبها بالزوجية على أكثر من واحد.

[٩٣] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٧.

ونوقش فيه بمنع **التعليق** بالزوجية، ومن ثم وجبت حال الصغر وبعد البيونة قبل التزويج، وكذا التعليق بالتعطيل لاحتمال كون وجوب الإنفاق **للعقوبة**، ووجوبها عليهما ليس للزوجية فيهما حتى يقال بامتناعه بالزوجية على أكثر من واحد، بل وجوبها على الأول للإفضاء، وعلى الثاني للزوجية.

[٩٤] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٧.

ونسب إلى **فتوى** المعظم عدم سقوط النفقة حتى لو تزوجت.

[٩٥] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٧.

[٩٦] جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٣٣٣.

وجعله بعضهم **أحوط**،

[٩٧] العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١١، م ٢.

وبعض آخر أقوى.

[٩٨] مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٦١.

← استحقاق الدية

لا إشكال ولا خلاف في وجوب **الدية** بإفضاء الزوجة قبل بلوغها التسع،

[٩٩] المقنعة، ج ١، ص ٧٤٧.

[١٠٠] المبسوط، ج ٢، ص ٥٨٤.

[١٠١] المهذب، ج ٢، ص ٤٩٦.

[١٠٢] الوسيلة، ج ١، ص ٤٥١.

[١٠٣] السرائر، ج ٢، ص ٦٠٤.

[١٠٤] الشرائع، ج ٤، ص ٢٧٠.

[١٠٥] كشف الرموز، ج ٢، ص ٦٦١.

[١٠٦] القواعد، ج ٢، ص ٦٨٢.

[١٠٧] الإيضاح، ج ٤، ص ٧٠٣.

[١٠٨] المهذب البار، ج ٥، ص ٣٤٨.

[١٠٩] المسالك، ج ١٥، ص ٤٣٨.

[١١٠] كشف اللثام، ج ١١، ص ٣٩٩.

[١١١] العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١١، م ٢.

[١١٢] مستمسك العروة، ج ١٤، ص ٨٣.

[١١٣] مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٥٩.

بل ادّعى عليه **الإجماع**.

[١١٤] الخلاف، ج ٥، ص ٢٥٧، م ٦٦.

[١١٥] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٢.

واستدلّ له بإطلاق **خبر سليمان بن خالد** عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال: سأنته عن رجل وقع بجارية فأفضاها وكانت إذا نزلت بتلك المنزل لم تلد؟ فقال: «الدية كاملة».

[١١٦] الوسائل، ج ٢٩، ص ٣٧٠، ب ٩ من ديات المنافع، ج ١.

فتجب الدية بالإفضاء مطلقاً إلا في صورة واحدة، وهي إفضاء الزوجة بعد البلوغ؛ لخروجها عن الإطلاق بالإجماع.

[١١٧] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٢.

وهل تكون الدية ثابتة مطلقاً وإن أمسكها ولم يطلقها؟

ظاهر المشهور ذلك

[١١٨] العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١١، م ٢.

تمسكاً بإطلاق بعض الأخبار كصحيح سليمان بن خالد المتقدم.

وحكي عن **ابن الجنيّد** سقوط الدية إذا لم يطلقها،

[١١٩] المختلف، ج ٧، ص ٦٤.

وهو ظاهر **المحقق البحراني**،

[١٢٠] الحدائق، ج ٢٣، ص ٦١٣.

واختاره **السيد الخوئي**

[١٢١] مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٦٠.

أيضاً.

واستدلّ

[١٢٢] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٢.

له بظاهر **خبر بريد بن معاوية** عن **الإمام الباقر** عليه السلام في رجل اقتضى جارية- يعني امرأته- فأفضاها، قال: «عليه الدية إن كان دخل بها قبل أن تبلغ تسع سنين»، قال: «وإن أمسكها ولم يطلقها فلا شيء عليه».

[١٢٣] الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٩٤، ب ٣٤ ممّا يحرم بالمصاهرة، ج ٣.

ونحوه **خبر حمران**.

[١٢٤] الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٩٣، ب ٣٤ ممّا يحرم بالمصاهرة، ج ١.

ونوقش فيه: أولاً بحملهما على سقوط الدية **صلاً** ، بأن تختار المقام معه بدلاً عن الدية، فإنّ الدية قد لزمته بالإفشاء بدلالة النصّ والفتوى، فلا تسقط مجّاناً ومن غير عوض ،

[١٢٥] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٢.

فالمتمّجه الحمل على التزامه بوجه **شروعى** في مقابلة إسقاط الدية.

[١٢٦] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٢.

وثانياً بأنّهما مهجوران عند الأصحاب، فلا مجال للاعتماد عليهما.

[١٢٧] مستمسك العروة، ج ١٤، ص ٨٤.

أمّا مقدار الدية فقد ذكروا أنّ عليه دية نفسها، ففي الحرّة نصف دية الرجل، وفي الأمة أقلّ الأمرين من قيمتها ودية الحرّة.

[١٢٨] المفقعة، ج ١، ص ٧٤٧.

[١٢٩] الوسيلة، ج ١، ص ٤٥١.

[١٣٠] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٢.

[١٣١] العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١١، م ٢.

← استحقاق المهر

لا إشكال في وجوب المهر بالإفشاء.

قال المحقق النجفي: «إن حكم المهر في المفضاة حكمه في غيرها، وإنّما تعرّض له الفقهاء هنا لئلا يتوهّم دخوله في الدية، فيختلف حينئذٍ في التسمية وعدمها، وبالنسبة إلى عقر الأمة وإن كانت بغياً ، هل هو مهر المثل أو عشر القيمة في البكر ونصف العشر في الثيب ؟ إلى غير ذلك من الأحكام التي لا فرق فيها بين المفضاة وغيرها.

نعم، هذا كله إذا أفضاها بالوطء ، أمّا لو أفضاها بغيره لم يستقرّ المهر به في الزوجية ولم يلزمه مهر في الأجنبية؛ لأنّه منوط بالدخول، وهو مفقود».

[١٣٢] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢١.

← ترتّب آثار الزوجية

لا إشكال في ترتّب أحكام الزوجية على المفضاة بناءً على القول ببقائها على الزوجية، فإن كانت هي الرابعة فلا يجوز لزوجها التزوّج بخامسة، كما لا يجوز التزوّج باختها، ولا بنت اختها أو أخيها من دون رضاها، وهكذا سائر الأحكام المتعلقة بالزوجة كثبوت التوارث بينهما وجواز طلاقها ونحوهما.

[١٣٣] الرياض، ج ١٠، ص ٨٥.

[١٣٤] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٥.

[١٣٥] العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١٤، م ٩.

[١٣٦] مستمسك العروة، ج ١٤، ص ٩١.

[١٣٧] مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٧٠.

وكذلك لا إشكال في جواز طلاقها، ولا يشترط فيه شرط زائد على غيره من أفراد الطلاق،

[١٣٨] الرياض، ج ١٠، ص ٨٥.

[١٣٩] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٥.

[١٤٠] العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١٤، م ٩.

[١٤١] مستمسك العروة، ج ١٤، ص ٩١.

خلاقاً للبعض الذي يظهر منه اشتراطه بإغرام الدية،

[١٤٢] المختلف، ج ٧، ص ٦٤.

ولكن يحتمل أنّ مراده توقّف الدية على الطلاق لا العكس وهو يتم بناءً على ثبوت الدية لها إذا طلقها لا على ما عليه المشهور

[١٤٣] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٥.

من ثبوت الدية لها على كلّ حال.

ويلحق به الولد لو حملت منه بوطئها ولو كان يحرم عليه ذلك وكان عالماً به كالحائض .

[١٤٤] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٥.

ولو طلقها جاز له العود برجعة أو نكاح مستأنف وكانت عنده كما كانت قبل.

[١٤٥] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٥-٤٢٦.

نعم، لا يثبت الإحصان بها؛ لأنّ من شرطه التمكّن من الوطاء، وهو مفقود هنا، فلو زنى الزوج المفضي أو زنت هي وجب الحدّ دون الرجم .

[١٤٦] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٥.

وأمّا بناءً على القول بعدم بقاء الزوجية فلا يترتّب شيء من هذه الآثار.

← إفشاء الزوجة الكبيرة

إذا كانت الزوجة كبيرة بالغة تسع سنين فأفضاها زوجها فهل تحرم عليه بإفضاها مؤبداً أم لا؟ صرّح جماعة من الفقهاء بعدم التحريم المؤبّد.

[١٤٧] المبسوط، ج ٢، ص ٥٨٤.

[١٤٨] المهذب، ج ٢، ص ٤٩٦.

[١٤٩] الجامع للشرائع، ج ١، ص ٤٢٨.

[١٥٠] المختلف، ج ٩، ص ٣٩٨.

[١٥١] المهذب البارع، ج ٥، ص ٣٤٨.

[١٥٢] جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٢٣٥.

[١٥٣] الروضة، ج ٥، ص ١٠٦.

[١٥٤] كشف اللثام، ج ٧، ص ١٩٥.

[١٥٥] الحدائق، ج ٢٣، ص ٦١٤.

[١٥٦] الرياض، ج ١٠، ص ٨٦.

[١٥٧] جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٢.

[١٥٨] العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١٢، م ٥.

[١٥٩] مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٦٤-١٦٥.

وقال **الشهيد الثاني** : «ولو أفضى الزوجة بعد التسع ففي تحريمها وجهان، أوجهما العدم».

[١٦٠] الروضة، ج٥، ص١٠٦.

[١٦١] الرياض، ج١٠، ص٨٦.

وكذا صرح الفقهاء بعدم **الضمان** على الزوج،

[١٦٢] المبسوط، ج٣، ص٥٨٤.

[١٦٣] المهذب، ج٢، ص٢٩٦.

[١٦٤] الحدائق، ج٢٣، ص٦١٤.

[١٦٥] جواهر الكلام، ج٤٣، ص٢٧٥.

[١٦٦] العروة الوثقى، ج٥، ص٥١٢، م٥.

[١٦٧] مستمسك العروة، ج١٤، ص٨٧-٨٨.

بل قال بعضهم: «أطبق الأصحاب **والروايات** أنه لا شيء فيه».

[١٦٨] المهذب البارع، ج٥، ص٣٤٨.

وقال **العلامة الحلبي** : «لو أفضى الزوجة بعد **بلوغها** لم يكن عليه شيء، ولو قيل:

يجب عليه الضمان مع **التفريط** كان وجهاً».

[١٦٩] المختلف، ج٩، ص٣٩٨.

واستدلّ لعدم الضمان بأنه **مباح** فلا يؤخذ به،

[١٧٠] كشف اللثام، ج٧، ص١٩٥.

[١٧١] الحدائق، ج٢٣، ص٦١٤.

وبصحيفة **حمران** عن **أبي عبد الله** عليه السلام قال: سئل عن رجل تزوّج **جارية بكرّاً** لم تترك، فلما دخل بها اقتضها فأفضاها؟ فقال: «إن كان دخل بها حين دخل بها ولها تسع سنين فلا شيء عليه».

[١٧٢] الوسائل، ج٢٠، ص٤٩٣، ب٣٤ ممّا يحرم بالمصاهرة، ج١.

ثمّ إذا أراد **جماعها** ثانياً نظرت، فإن كان الموضوع قد اندمل فصار بحيث لا يستصّر بالجماع كان عليها **التمكين** منه، وإن لم يندمل ويخاف عليها أن يفتق ما اندمل، أو يلحقها مشقة من جماعه منعتة حتى يتكامل **البرء**، فإن اختلفا فالقول قولها؛ لأنه ممّا لا يمكنها إقامة البينة عليه.

[١٧٣] المبسوط، ج٢، ص٥٨٤.

[١٧٤] المبسوط، ج٢، ص٥٨٥.

← الإفشاء بغير وطء الزوج

الإفشاء بغير وطء الزوج- سواء كان بوطء الأجنبي أو بغير الوطء- يترتب عليه بعض الأحكام المتقدمة لا جميعها.

أمّا **الدية** فلا إشكال في أنّها تترتب عليه؛ لأنّها **حناية** محرّمة، فوجب ضمانها،

[١٧٥] الإيضاح، ج٤، ص٧٠٣.

وقد أطلق بعضهم في باب الديات القول بوجوب الدية بالإفشاء.

[١٧٦] السرائر، ج٢، ص٣٩٣.

[١٧٧] الشرائع، ج٤، ص٣٧٠.

[١٧٨] جواهر الكلام، ج٤٣، ص٢٧٥.

وصرح آخرون بثبوتها بالإفشاء بغير الوطء أيضاً.

[١٧٩] التنقيح الرائع، ج٤، ص٥٠٦.

[١٨٠] العروة الوثقى، ج٥، ص٥١٢، م٤.

[١٨١] مستمسك العروة، ج١٤، ص٨٧.

[١٨٢] مبانى العروة (النكاح)، ج١، ص١٦٤.

وأما **التحريم ووجوب الإنفاق** فصرح بعضهم بعدم ترتبهما على الإفشاء بغير الوطء:

قال العلامة الحلبي: «وهل تتعلق أحكام الإفشاء لو فعله بغير الوطء؟

الأقرب: لا، إلا الدية فإنّها تجب».

[١٨٣] القواعد، ج٢، ص٤٨٢.

وقال **المحقق النجفي** : «الظاهر قصر الحكم على الزوجة الصغيرة المفضاة بالوطء، فلا تحرم الكبيرة ولا المفضاة بالإصبع... للأصل السالم عن المعارض».

[١٨٤] جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٢٣-٤٢٤.

وقال **السيد اليزدي** : «ولا يلحق بالدخول الإفشاء بالإصبع ونحوه، فلا تحرم مؤبداً».

[١٨٥] العروة الوثقى، ج٥، ص٥١٢، م٤.

واستقرب العلامة في موضع آخر من كلامه التحريم بالنسبة إلى وطء الأجنبية قائلاً: «وهل تثبت هذه الأحكام في الأجنبية؟ الأقرب نعم، وفي **النفقة** إشكال».

[١٨٦] القواعد، ج٢، ص٣٢.

وقال ولده في توضيح كلامه: «هذه الأحكام إشارة إلى أحكام ثلاثة:

أ- التحريم المؤبد.

ب- وجوب الإنفاق دائماً إذا لم تزوّج.

ج- أنه لو تزوّجت بغيره هل يجب عليه النفقة أو لا؟».

[١٨٧] الإيضاح، ج٢، ص٧٨.

ثمّ وافقه في الحكم الأوّل- أي التحريم المؤبد- كما وافقه فيه **المحقق الثاني**

[١٨٨] جامع المقاصد، ج١٢، ص٢٣٤.

أيضاً. وأمّا المهر فإن كانت المرأة مطاوعة فلا تستحقّه؛ لأنه لا مهر لبعي، كما أنه لو كانت **مكرهة** تستحقّه.

[١٨٩] المبسوط، ج٢، ص٥٨٤.

[١٩٠] المبسوط، ج٥، ص١٧١-١٧٢.

[١٩١] الشرائع، ج٤، ص٣٧٠.

[١٩٢] القواعد، ج٢، ص٤٨٢.

[١٩٣] جواهر الكلام، ج٤٣، ص٢٧٥.

[١٩٤] تكملة المنهاج، ج ١، ص ١٢٦، م ٣٥٩.

وقال بعضهم: إذا كانت بكرة استحقت **أرش البكرة** زائداً على **المهر** ،

[١٩٥] المسوط، ج ٥، ص ١٧٢.

[١٩٦] الشرائع، ج ٤، ص ٣٧٠.

[١٩٧] القواعد، ج ٢، ص ٦٨٢.

[١٩٨] الإيضاح، ج ٢، ص ٧٠٢.

[١٩٩] المهذب البارع، ج ٥، ص ٣٤٨.

[٢٠٠] المسالك، ج ١٥، ص ٤٣٨.

بينما ذهب بعض آخر إلى عدم **وجوبه** ؛

[٢٠١] جواهر الكلام، ج ٣٣، ص ٢٧٦.

[٢٠٢] تكملة المنهاج، ج ١، ص ١٣٧، م ٣٥٩.

لأنه داخل في ضمن المهر، فلا مجال لوجوب الأرش مع وجوب المهر.

الإفضاء من العيوب الموجبة للفسخ

من جملة **العيوب الموجبة لفسخ عقد النكاح** من غير **طلاق** الإفضاء، فقد ذكر الفقهاء أنه إذا ظهر للزوج أن المرأة كانت مفضاة فهو **بالخييار** ، إن شاء فسخ العقد أو أقام معها،

[٢٠٣] المقنعة، ج ١، ص ٥١٩.

[٢٠٤] النهاية، ج ١، ص ٤٨٥.

[٢٠٥] المهذب، ج ٢، ص ٢٣١.

[٢٠٦] السرائر، ج ٢، ص ٦١٢.

[٢٠٧] الشرائع، ج ٢، ص ٢١٩.

[٢٠٨] الجامع للشرائع، ج ١، ص ٤٤٢.

[٢٠٩] القواعد، ج ٢، ص ٦٦.

[٢١٠] جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٢٣٩.

[٢١١] الروضة، ج ٥، ص ٣٩٠.

[٢١٢] الرياض، ج ١٠، ص ٢٨٢.

[٢١٣] النكاح (تراث الشيخ الأعظم)، ج ١، ص ٤٣٦.

وقد ادّعى نفي الخلاف في ذلك.

[٢١٤] الحدائق، ج ٢٤، ص ٣٤٥.

[٢١٥] جواهر الكلام، ج ٣٠، ص ٣٣٥.

واستدلّ له بصحيح **أبي عبيدة** عن **أبي جعفر** عليه السلام قال: «إذا دلّست **العفلاء** (العقل: لحم ينبت في فُبل المرأة، وهو القرن).

[٢١٦] لسان العرب، ج ٩، ص ٢٩٣.

والبرصاء والمجنونة والمفضاة ومن كان بها زمانة ظاهرة فإثها ترد على أهلها من غير طلاق.».

[٢١٧] الوسائل، ج ٢١، ص ٢١١، ب ٢ من العيوب والتدليس، ج ١.

المراجع

١. ↑ النساء/سورة ٤، الآية ٢١.
٢. ↑ الصحاح، ج ٦، ص ٢٤٥٥.
٣. ↑ لسان العرب، ج ١٠، ص ٢٨٢-٢٨٣.
٤. ↑ المصباح المنير، ج ١، ص ٤٧٦.
٥. ↑ مجمع البحرين، ج ٢، ص ١٤٠٠-١٤٠١.
٦. ↑ المسوط، ج ٥، ص ١٧١.
٧. ↑ السرائر، ج ٢، ص ٢٩٣.
٨. ↑ جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٢٣١.
٩. ↑ المسالك، ج ٧، ص ٦٨.
١٠. ↑ نهاية المرام، ج ١، ص ٣٣٢.
١١. ↑ كفاية الأحكام، ج ٢، ص ٢٠٢.
١٢. ↑ كشف اللثام، ج ٧، ص ٣٦٨.
١٣. ↑ الرياض، ج ١٠، ص ٨٢.
١٤. ↑ جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤١٩.
١٥. ↑ النكاح (تراث الشيخ الأعظم)، ج ١، ص ٧٤.
١٦. ↑ مستمسك العروة، ج ١٤، ص ٨٦.
١٧. ↑ جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٢٣١.
١٨. ↑ الرياض، ج ١٠، ص ٨٢.
١٩. ↑ جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤١٩.
٢٠. ↑ الجامع للشرائع، ج ١، ص ٤٤٢.
٢١. ↑ الإيضاح، ج ٢، ص ٧٠٢.
٢٢. ↑ العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١١، م ٣.
٢٣. ↑ تحرير الوسيلة، ج ٢، ص ٢١٦، م ١٢.
٢٤. ↑ مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٦٣.
٢٥. ↑ مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٦٣.
٢٦. ↑ جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤١٤.
٢٧. ↑ النهاية، ج ١، ص ٤٥٣.
٢٨. ↑ الوسيلة، ج ١، ص ٢٩٢.

٢٩. ↑ الإيضاح، ج ٢، ص ٧٧-٧٨.
٣٠. ↑ النهاية، ج ١، ص ٤٥٢.
٣١. ↑ المقنعة، ج ١، ص ٧٤٧.
٣٢. ↑ المبسوط، ج ٣، ص ٥٨٤.
٣٣. ↑ السرائر، ج ٢، ص ٥٣١.
٣٤. ↑ الشرائع، ج ٢، ص ٢٩١.
٣٥. ↑ الجامع للشرائع، ج ١، ص ٤٢٨.
٣٦. ↑ المسالك، ج ٧، ص ٦٨.
٣٧. ↑ كشف اللثام، ج ٧، ص ١٩٣.
٣٨. ↑ الرياض، ج ١٠، ص ٨٢.
٣٩. ↑ جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤١٦.
٤٠. ↑ النكاح (تراث الشيخ الأعظم)، ج ١، ص ٤٢٨.
٤١. ↑ العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١٠، م ٢.
٤٢. ↑ مستمسك العروة، ج ١٤، ص ٨٢.
٤٣. ↑ تحرير الوسيلة، ج ٢، ص ٢١٦، م ١٢.
٤٤. ↑ مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٥٦.
٤٥. ↑ المختلف، ج ٧، ص ٦٦.
٤٦. ↑ جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٣٣٢.
٤٧. ↑ كشف اللثام، ج ٧، ص ١٩٣.
٤٨. ↑ العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١٠، م ٢.
٤٩. ↑ جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤١٦.
٥٠. ↑ النهاية، ج ١، ص ٤٥٢.
٥١. ↑ الشرائع، ج ٢، ص ٢٩١.
٥٢. ↑ المسالك، ج ٧، ص ٣٤٥.
٥٣. ↑ المختلف، ج ٧، ص ٦٦.
٥٤. ↑ جواهر الفقه، ج ١، ص ١٧٤.
٥٥. ↑ نزهة الناظر، ج ١، ص ٩٦.
٥٦. ↑ كشف اللثام، ج ٧، ص ١٩٣.
٥٧. ↑ جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤١٧.
٥٨. ↑ العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١٠.
٥٩. ↑ العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١١.
٦٠. ↑ مستمسك العروة، ج ١٤، ص ٨٢-٨٣.
٦١. ↑ مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٥٥-١٥٨.
٦٢. ↑ المصباح المنير، ج ١، ص ٥٠٧.
٦٣. ↑ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٩٤، ب ٣٤ ممّا يحرم بالمصاهرة، ج ٣.
٦٤. ↑ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٩٣، ب ٣٤ ممّا يحرم بالمصاهرة، ج ١.
٦٥. ↑ جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤١٧.
٦٦. ↑ العروة الوثقى، ج ٥، ص ٥١٠، م ٢.
٦٧. ↑ مستمسك العروة، ج ١٤، ص ٨٢.
٦٨. ↑ مباني العروة (النكاح)، ج ١، ص ١٥٧.
٦٩. ↑ الخلاف، ج ٤، ص ٣٩٥، م ٤١.
٧٠. ↑ الجامع للشرائع، ج ١، ص ٤٢٨.
٧١. ↑ القواعد، ج ٢، ص ٣٢.
٧٢. ↑ جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٣٣٢.
٧٣. ↑ الروضة، ج ٥، ص ١٠٤.
٧٤. ↑ كشف اللثام، ج ٧، ص ١٩٤.
٧٥. ↑ الرياض، ج ١٠، ص ٨٥.
٧٦. ↑ جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٦.
٧٧. ↑ الرياض، ج ١٠، ص ٨٥.
٧٨. ↑ جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٦.
٧٩. ↑ الوسائل، ج ٢٠، ص ٤٩٤، ب ٣٤ ممّا يحرم بالمصاهرة، ج ٤.
٨٠. ↑ الروضة، ج ٥، ص ١٠٤.
٨١. ↑ جامع المقاصد، ج ١٢، ص ٣٣٢-٣٣٣.
٨٢. ↑ الروضة، ج ٥، ص ١٠٥.
٨٣. ↑ كشف اللثام، ج ٧، ص ١٩٤.
٨٤. ↑ الرياض، ج ١٠، ص ٨٥.
٨٥. ↑ المختلف، ج ٧، ص ٦٤.
٨٦. ↑ جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٦.
٨٧. ↑ المهذب البارع، ج ٢، ص ٢١٢.
٨٨. ↑ الحدائق، ج ٢٣، ص ٦١٢.
٨٩. ↑ النكاح (تراث الشيخ الأعظم)، ج ١، ص ٤٢٨.
٩٠. ↑ الإيضاح، ج ٢، ص ٧٨.
٩١. ↑ الروضة، ج ٥، ص ١٠٥.
٩٢. ↑ الرياض، ج ١٠، ص ٨٥.
٩٣. ↑ جواهر الكلام، ج ٢٩، ص ٤٢٧.

٩٤. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٢٧.
٩٥. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٢٧.
٩٦. ↑ جامع المقاصد، ج١٢، ص٣٣٣.
٩٧. ↑ العروة الوثقى، ج٥، ص٥١١، م٢.
٩٨. ↑ مباني العروة (النكاح)، ج١، ص١٦١.
٩٩. ↑ المقنعة، ج١، ص٧٤٧.
١٠٠. ↑ المبسوط، ج٣، ص٥٨٤.
١٠١. ↑ المهذب، ج٢، ص٤٩٦.
١٠٢. ↑ الوسيلة، ج١، ص٤٥١.
١٠٣. ↑ السرائر، ج٢، ص٦٠٤.
١٠٤. ↑ الشرائع، ج٤، ص٣٧٠.
١٠٥. ↑ كشف الرموز، ج٢، ص٦٦١.
١٠٦. ↑ الفوائد، ج٣، ص٦٨٢.
١٠٧. ↑ الإيضاح، ج٤، ص٧٠٣.
١٠٨. ↑ المهذب البارع، ج٥، ص٣٤٨.
١٠٩. ↑ المسالك، ج١٥، ص٤٣٨.
١١٠. ↑ كشف اللثام، ج١١، ص٣٩٩.
١١١. ↑ العروة الوثقى، ج٥، ص٥١١، م٢.
١١٢. ↑ مستمسك العروة، ج١٤، ص٨٣.
١١٣. ↑ مباني العروة (النكاح)، ج١، ص١٥٩.
١١٤. ↑ الخلاف، ج٥، ص٢٥٧، م٦٦.
١١٥. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٢.
١١٦. ↑ الوسائل، ج٣٩، ص٣٧٠، ب٩ من ديات المنافع، ج١.
١١٧. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٢.
١١٨. ↑ العروة الوثقى، ج٥، ص٥١١، م٢.
١١٩. ↑ المختلف، ج٧، ص٦٤.
١٢٠. ↑ الحدائق، ج٣٣، ص٦١٣.
١٢١. ↑ مباني العروة (النكاح)، ج١، ص١٦٠.
١٢٢. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٢.
١٢٣. ↑ الوسائل، ج٢٠، ص٤٩٤، ب٣٤ ممّا يحرم بالمصاهرة، ج٣.
١٢٤. ↑ الوسائل، ج٢٠، ص٤٩٣، ب٣٤ ممّا يحرم بالمصاهرة، ج١.
١٢٥. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٢.
١٢٦. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٢.
١٢٧. ↑ مستمسك العروة، ج١٤، ص٨٤.
١٢٨. ↑ المقنعة، ج١، ص٧٤٧.
١٢٩. ↑ الوسيلة، ج١، ص٤٥١.
١٣٠. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٢.
١٣١. ↑ العروة الوثقى، ج٥، ص٥١١، م٢.
١٣٢. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣١.
١٣٣. ↑ الرياض، ج١٠، ص٨٥.
١٣٤. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٥.
١٣٥. ↑ العروة الوثقى، ج٥، ص٥١٤، م٩.
١٣٦. ↑ مستمسك العروة، ج١٤، ص٩١.
١٣٧. ↑ مباني العروة (النكاح)، ج١، ص١٧٠.
١٣٨. ↑ الرياض، ج١٠، ص٨٥.
١٣٩. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٥.
١٤٠. ↑ العروة الوثقى، ج٥، ص٥١٤، م٩.
١٤١. ↑ مستمسك العروة، ج١٤، ص٩١.
١٤٢. ↑ المختلف، ج٧، ص٦٤.
١٤٣. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٥.
١٤٤. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٥.
١٤٥. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٥-٤٣٦.
١٤٦. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٥.
١٤٧. ↑ المبسوط، ج٣، ص٥٨٤.
١٤٨. ↑ المهذب، ج٢، ص٤٩٦.
١٤٩. ↑ الجامع للشرائع، ج١، ص٤٣٨.
١٥٠. ↑ المختلف، ج٩، ص٣٩٨.
١٥١. ↑ المهذب البارع، ج٥، ص٣٤٨.
١٥٢. ↑ جامع المقاصد، ج١٢، ص٣٣٥.
١٥٣. ↑ الروضة، ج٥، ص١٠٦.
١٥٤. ↑ كشف اللثام، ج٧، ص١٩٥.
١٥٥. ↑ الحدائق، ج٣٣، ص٦١٤.
١٥٦. ↑ الرياض، ج١٠، ص٨٦.
١٥٧. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٣٢.
١٥٨. ↑ العروة الوثقى، ج٥، ص٥١٢، م٥.

١٥٩. ↑ مباني العروة (النكاح)، ج١، ص١٦٤-١٦٥.
١٦٠. ↑ الروضة، ج٥، ص١٠٦.
١٦١. ↑ الرياض، ج١٠، ص٨٦.
١٦٢. ↑ المبسوط، ج٣، ص٥٨٤.
١٦٣. ↑ المهذب، ج٢، ص٤٩٦.
١٦٤. ↑ الحدائق، ج٢٣، ص٦١٤.
١٦٥. ↑ جواهر الكلام، ج٤٣، ص٢٧٥.
١٦٦. ↑ العروة الوثقى، ج٥، ص٥١٢، م٥.
١٦٧. ↑ مستمسك العروة، ج١٤، ص٨٧-٨٨.
١٦٨. ↑ المهذب البارع، ج٥، ص٢٤٨.
١٦٩. ↑ المختلف، ج٩، ص٣٩٨.
١٧٠. ↑ كشف اللثام، ج٧، ص١٩٥.
١٧١. ↑ الحدائق، ج٢٣، ص٦١٤.
١٧٢. ↑ الوسائل، ج٢٠، ص٤٩٢، ب٢٤ ممّا يحرم بالمصاهرة، ح١.
١٧٣. ↑ المبسوط، ج٢، ص٥٨٤.
١٧٤. ↑ المبسوط، ج٢، ص٥٨٥.
١٧٥. ↑ الإيضاح، ج٤، ص٧٠٢.
١٧٦. ↑ السرائر، ج٢، ص٢٩٢.
١٧٧. ↑ الشرائع، ج٤، ص٢٧٠.
١٧٨. ↑ جواهر الكلام، ج٤٣، ص٢٧٥.
١٧٩. ↑ التنقيح الرائع، ج٤، ص٥٠٦.
١٨٠. ↑ العروة الوثقى، ج٥، ص٥١٢، م٤.
١٨١. ↑ مستمسك العروة، ج١٤، ص٨٧.
١٨٢. ↑ مباني العروة (النكاح)، ج١، ص١٦٤.
١٨٣. ↑ القواعد، ج٢، ص٤٨٢.
١٨٤. ↑ جواهر الكلام، ج٢٩، ص٤٢٣-٤٢٤.
١٨٥. ↑ العروة الوثقى، ج٥، ص٥١٢، م٤.
١٨٦. ↑ القواعد، ج٢، ص٢٢.
١٨٧. ↑ الإيضاح، ج٢، ص٧٨.
١٨٨. ↑ جامع المقاصد، ج١٢، ص٢٣٤.
١٨٩. ↑ المبسوط، ج٢، ص٥٨٤.
١٩٠. ↑ المبسوط، ج٥، ص١٧١-١٧٢.
١٩١. ↑ الشرائع، ج٤، ص٢٧٠.
١٩٢. ↑ القواعد، ج٢، ص٤٨٢.
١٩٣. ↑ جواهر الكلام، ج٤٣، ص٢٧٥.
١٩٤. ↑ تكملة المنهاج، ج١، ص١٢٦، م٣٥٩.
١٩٥. ↑ المبسوط، ج٥، ص١٧٢.
١٩٦. ↑ الشرائع، ج٤، ص٢٧٠.
١٩٧. ↑ القواعد، ج٢، ص٤٨٢.
١٩٨. ↑ الإيضاح، ج٤، ص٧٠٢.
١٩٩. ↑ المهذب البارع، ج٥، ص٢٤٨.
٢٠٠. ↑ المسالك، ج١٥، ص٤٢٨.
٢٠١. ↑ جواهر الكلام، ج٤٣، ص٢٧٦.
٢٠٢. ↑ تكملة المنهاج، ج١، ص١٢٧، م٣٥٩.
٢٠٣. ↑ المغنعة، ج١، ص٥١٩.
٢٠٤. ↑ النهاية، ج١، ص٤٨٥.
٢٠٥. ↑ المهذب، ج٢، ص٢٣١.
٢٠٦. ↑ السرائر، ج٢، ص٦١٢.
٢٠٧. ↑ الشرائع، ج٢، ص٢١٩.
٢٠٨. ↑ الجامع للشرائع، ج١، ص٤٦٢.
٢٠٩. ↑ القواعد، ج٢، ص٦٦.
٢١٠. ↑ جامع المقاصد، ج١٢، ص٢٣٩.
٢١١. ↑ الروضة، ج٥، ص٢٩٠.
٢١٢. ↑ الرياض، ج١٠، ص٢٨٢.
٢١٣. ↑ النكاح (تراث الشيخ الأعظم)، ج١، ص٤٣٦.
٢١٤. ↑ الحدائق، ج٢٤، ص٢٤٥.
٢١٥. ↑ جواهر الكلام، ج٢٠، ص٢٣٥.
٢١٦. ↑ لسان العرب، ج٩، ص٤٩٢.
٢١٧. ↑ الوسائل، ج٢١، ص٢١١، ب٢ من العيوب والتدليس، ح١.

المصدر

